

Distr.
GENERAL

S/1994/588
18 May 1994
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن



التقرير المرحلي الرابع للأمين العام بشأن بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبيريا

أولا - مقدمة

١ - يقدم هذا التقرير عملاً بقرار مجلس الأمن ٩١١ (١٩٩٤) المؤرخ ٢١ نيسان/أبريل ١٩٩٤ الذي قرر فيه المجلس تمديد ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبيريا حتى ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤. على أساس أن يقوم المجلس، بحلول ١٨ أيار/مايو ١٩٩٤، باستعراض الحالة في ليبيريا، بما في ذلك الدور الذي تقوم به البعثة في ذلك البلد، استناداً إلى تقرير يقدمه الأمين العام. وعلى وجه التحديد، أعرب المجلس عن رغبته في أن يبلغ بالتقدم المحرز فيما يتعلق بتمام تنصيب مجلس الدولة للحكومة الانتقالية الوطنية الليبيرية؛ والتقدم المحرز في نزاع السلاح والتسريح؛ وتنفيذ عملية السلم ككل.

٢ - وكان من المقرر أن يتم تنصيب مجلس الدولة للحكومة الانتقالية في حدود الإطار الزمني الذي نص عليه مجلس الأمن، بما في ذلك شغل جميع المناصب الوزارية والجمعية التشريعية الانتقالية وذلك بغية إقامة إدارة مدنية موحدة للبلد وتهيئة الظروف الكفيلة بالاعداد لإجراء الانتخابات الوطنية وإجرائها في موعدها المقرر في ٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤. ودعا مجلس الأمن الأطراف إلى وقف جميع الأعمال العدائية والتعاون التام في تيسير إيصال المساعدات الانسانية إلى جميع أنحاء البلاد بصورة مأمونة عبر أقصر الطرق.

ثانياً - الجوانب السياسية

٣ - يسرني أن أفيد بأن الأطراف الليبيرية قد نجحت الآن في تنفيذ إحدى المهام الرئيسية المطلوبة في اتفاق كوتونو (S/26376) وكذلك في القرار ٩١١ (١٩٩٤)، وهي تمام تنصيب مجلس الدولة للحكومة الانتقالية الوطنية الليبيرية. وقد استطاع المجلس الوزاري للحكومة الانتقالية أن يعقد أول جلسة له في ١٣ أيار/مايو ١٩٩٤ وأصدر بياناً أعرب فيه عن امتنانه العميق للجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا، والبلدان الإفريقية الأخرى التي أسهمت بقوات، وبعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبيريا، والأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة، والمنظمات الدولية غير الحكومية، والمجتمع الدولي بأسره، لما قدمته من دعم ومساعدات إلى ليبيريا، ساعدت على بلوغ ذلك البلد المرحلة الحالية من عملية السلم. كما دعا البيان زعماء جميع الفصائل المتحاربة والمقاتلين المسلحين أن يسلموا جميع أسلحتهم وغيرها من أدوات الحرب إلى فريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا وأعلن، في جملة أمور، أن

الحكومة الانتقالية الوطنية الليبرية هي من الآن فصاعدا السلطة الحكومية في جميع أنحاء إقليم ليبيريا. ويمكن هذا الأطراف من أن تضع نهاية فعلية لجميع مطالبات الفصائل بالاقليم.

٤ - وكما أشرت في تقريرتي المرحلي الثالث المقدم إلى المجلس المؤرخ ١٨ نيسان/أبريل ١٩٩٤ (S/1994/463)، فإن الأطراف الليبرية تصادف بعض الصعوبات في الاتفاق على توزيع بعض المناصب الوزارية الرئيسية، وهي الدفاع والمالية والخارجية والعدل.

٥ - وفي ١٩ نيسان/أبريل ١٩٩٤، وبعد مفاوضات مكثفة بين مجلس الدولة والأطراف الليبرية، خصص المجلس وزارة العدل للجبهة الوطنية القومية الليبرية، ووزارة الدفاع للحكومة المؤقتة للوحدة الوطنية، ووزارة المالية لحركة التحرير المتحدة من أجل الديمقراطية في ليبيريا. وأقرت الجمعية التشريعية الانتقالية تعيين الوزراء الثلاثة في ٢٠ نيسان/أبريل ١٩٩٤ وقام رئيس مجلس الدولة بتنصيبهم.

٦ - وفي إطار جهودي المتواصلة لمساعدة قيادة الحكومة الانتقالية الوطنية الليبرية، عقدت إجتماعا يوم ١٩ نيسان/أبريل ١٩٩٤ مع أحد أعضائها، الذي أطلعني على التقدم المحرز في هذه العملية والعقبات التي تعترضها. وأكدت له من جانبي أن ليبيريا يتعين عليها الوفاء بالموعد النهائي وهو ٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤ لإجراء الانتخابات. وهذا يتطلب الاسراع باحراز تقدم في اتمام تنصيب الحكومة الانتقالية الوطنية الليبرية؛ وفي شغل جميع مناصبها الوزارية وجمعيتها الوطنية؛ وفي نزع السلاح والتسريح. وكانت جميع هذه الخطوات ضرورية لإيجاد الظروف الملائمة للإعداد للانتخابات وإجراءها وادامة عملية السلم في ليبيريا. كما أكدت أن المجتمع الدولي يواجه صعوبات متزايدة في تمويل عمليات حفظ السلم، بما في ذلك بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبيريا، ولا سيما إذا أعطي الانطباع بأن الأطراف المعنية لا تبذل الجهود اللازمة لحل مشاكلها.

٧ - وفي ٢٢ نيسان/أبريل ١٩٩٤، أعلنت الجبهة الوطنية القومية الليبرية قرارها بالسماح لأعضاءها بشغل مناصبهم في الجمعية التشريعية الانتقالية وبقيام المرشحين لشغل المناصب الوزارية التي ليست موضع خلاف بأداء اليمين. كما استأنف نائب رئيس المجلس (الجبهة الوطنية القومية الليبرية) أنشطته في المجلس.

٨ - وفي ٣٠ نيسان/أبريل ١٩٩٤، قام وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، أثناء غيابه عن نيويورك، بمناقشة الحالة في ليبيريا مع الرئيس نيسفور ديودون سوغلو، رئيس جمهورية بنن ورئيس الجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا. وأتاح الاجتماع الفرصة للتأكيد من جديد على التعاون الممتاز القائم بين الجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا وبعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبيريا ولتأكيد ضرورة إحراز تقدم في تنفيذ اتفاق كوتونو من قبل الأطراف في ليبيريا في حدود الاطار الزمني الذي وافق عليه مجلس الأمن. وأكد الرئيس سوغلو أن المشاكل المعلقة بين الأطراف في ليبيريا يجري حلها. وفيما يتعلق بالنظام

الانتخابي، رحب بايفاد فريق انتخابي رفيع المستوى لاسداء المشورة إلى الأطراف الليبرية بشأن مختلف الامكانيات.

٩ - وفي ١١ أيار/مايو ١٩٩٤، وبعد إجراء المزيد من المفاوضات المطولة التي شملت مجلس الدولة والأطراف الليبرية، أعلن المجلس قراره بتعيين مرشح الجبهة الوطنية القومية الليبرية لمنصب وزير الخارجية. ومن المقرر أن يتم رسمياً في ١٩ أيار/مايو ١٩٩٤ تنصيب الوزير المعين حديثاً. وهذا الحل لمشكلة آخر منصب وزاري من المناصب الوزارية المتبقية الأربعة أزال عقبة رئيسية أمام شغل جميع مناصب الحكومة الانتقالية وقيامها بمهامها.

ثالثاً - الجوانب العسكرية

١٠ - حينما قدمت تقريرتي السابق المؤرخ ١٨ نيسان/أبريل ١٩٩٤، كان مجموع من تم نزع سلاحهم وتسريحهم ٢٢٠٠ مقاتل من الأطراف الثلاثة. وأثناء فترة المفاوضات بين الأطراف بشأن توزيع المناصب الوزارية الأربعة المتبقية، تباطأت عملية نزع السلاح بشكل ملموس. وتم حتى الآن نزع سلاح حوالي ٩٠٠ مقاتل. ومع تمام تنصيب الحكومة الانتقالية الوطنية الليبرية، التزمت الأطراف من جديد بالتنفيذ الكامل لاتفاق كوتونو، بما في ذلك نزع السلاح. ومن ثم يتوقع أن يتسارع معدل نزع السلاح في الأيام والأسابيع المقبلة. ولذلك أهيب بالأطراف الليبرية أن تحترم أحكام اتفاق كوتونو، وأن تلتزم بالجدول الزمني لنزع السلاح، وأن تكفل تجرد مقاتليها من أسلحتهم.

١١ - وكما ذكرت في تقريرتي المؤرخ ١٨ نيسان/أبريل، نشب القتال في الجزء الشرقي من ليبيريا بين الجبهة الوطنية القومية الليبرية ومجلس ليبيريا للسلم، الذي هو مجموعة مسلحة تشكلت بعد التوقيع على اتفاق كوتونو. وقد كشفت الحكومة الانتقالية الوطنية الليبرية وبعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبيريا وفريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا جهودها الرامية إلى التوصل إلى وقف لإطلاق النار بين المجموعتين، وإدخال مجلس ليبيريا للسلم في عملية نزع السلاح والتسريح. وسوف أقدم تفاصيل بشأن التقدم المحرز في هذا الصدد في تقريرتي التالي إلى مجلس الأمن.

١٢ - وفي تقريرتي المرحلي الثالث (S/1994/463)، أشرت أيضاً إلى جهود الوساطة التي بذلها فريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا وبعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبيريا لحل النزاع بين رئيس حركة التحرير المتحدة من أجل الديمقراطية في ليبيريا والقائد الميداني للحركة. وأدى هذا النزاع إلى اندلاع القتال فيما بين قوات الحركة حسب الانتماء الاثني. ومنذ ٦ أيار/مايو ١٩٩٤، ظلت تعقد تحت إشراف فريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا وبعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبيريا اجتماعات يومية بين المجموعتين لحل هذا النزاع. وتم التوقيع بصفة أولية على اتفاق لوقف إطلاق النار بين المجموعتين المتنازعتين في حركة التحرير المتحدة من أجل الديمقراطية في ليبيريا في ٦ أيار/مايو ١٩٩٤، وذلك من جانب قائد الجبهة في كل من المجموعتين. وأكدت المجموعتان أيضاً

من جديد التزامهما باتفاق كوتونو وتنفيذه الكامل. وفي ٩ أيار/مايو ١٩٩٤، وقّع رئيس حركة التحرير المتحدة من أجل الديمقراطية في ليبيريا، الحاج كروماه، والجنرال روزفلت جونسون اتفاقاً بحضور ممثلي بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبيريا وفريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا، تثبिता لاتفاق ٦ أيار/مايو. وقد حال النزاع دون مشاركة حركة التحرير المتحدة من أجل الديمقراطية في ليبيريا في مجلس الدولة، ومن ثم فإن الاتفاق قد مهد السبيل أمام مشاركتها الفعالة في الحكومة الانتقالية الوطنية الليبرية. وسهل الاتفاق أيضاً إعادة فتح الطرق وإيصال المساعدة الإنسانية إلى المنطقة الجنوبية الغربية.

رابعاً - العملية الانتخابية

١٣ - أشرت في تقريرتي المرحلي المؤرخ ١٨ نيسان/أبريل ١٩٩٤ إلى أنني أعتزم إرسال فريق من الخبراء الدوليين للتشاور مع الحكومة الانتقالية الوطنية الليبرية ولجنة الانتخابات الليبرية بشأن أفضل طريقة يمكن بها للأمم المتحدة أن تساعد في إجراء انتخابات.

١٤ - ومن المقرر لهذا الفريق، الذي سيصل إلى ليبيريا في ٢٢ أيار/مايو ١٩٩٤، أن يظل في البلد لمدة أسبوعين. وكما ذكرت في تقريرتي السابق، سيسدي الفريق المشورة إلى لجنة الانتخابات لتمكينها من تحديد طرائق النظام الانتخابي التي ينبغي استخدامها. وطبقاً لذلك، تتمثل اختصاصات فريق الانتخابات فيما يلي:

(أ) مناقشة فعالية مختلف النظم الانتخابية، لاسيما نظام التمثيل النسبي وتجارب مختلف البلدان التي طبقت هذا النظام، مع مسؤولي الحكومة الوطنية الانتقالية الليبرية ولجنة الانتخابات؛

(ب) إسداء المشورة إلى الأحزاب السياسية وغيرها من المنظمات الحكومية الوطنية والمنظمات غير الحكومية وإلى الليبريين بشأن مختلف خيارات النظم الانتخابية التي يمكن النظر في استخدامها في ليبيريا؛

(ج) استعراض دستور ليبيريا والأنظمة الانتخابية ذات الصلة، وفي هذا السياق إسداء المشورة والتوجيه بشأن الآثار الدستورية والتشريعية وغيرها لكل خيار بعينه؛

(د) إسداء المشورة بشأن الخطوات التي يمكن اتخاذها لزيادة الوعي لدى الرأي العام عن طريق النشر الواسع النطاق للمعلومات عن مختلف النظم الانتخابية عن طريق حفز النقاش المحلي والاقليمي والوطني من خلال وسائط الإعلام، وعقد الحلقات الدراسية العامة، ومحافل المناقشة.

خامسا - الملاحظات والتوصيات

١٥ - بافتراض أن تنصيب وزير الخارجية سيتم في ١٩ أيار/مايو ١٩٩٤ كما هو مقرر، فإن التقدم المبين في هذا التقرير يوفر أساسا معقولا للتفاؤل بأن الحكومة الوطنية الانتقالية الليبرية ستنجح قريبا بمساعدة المجتمع الدولي في حل النزاع المفجح الذي سبب معاناة كبيرة لشعب ليبيريا وتدميرا لذلك البلد.

١٦ - وقد بدأت الجهود الشاملة التي بذلتها الأطراف في ليبيريا، بمساعدة بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبيريا وفريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا، تثمر حاليا في نهاية المطاف بعض النتائج الايجابية. غير أن شوط الانجاز لا يزال طويلا أمام الحكومة الوطنية الانتقالية الليبرية، لاسيما في مجالي نزع السلاح والتسريح، ولا يوجد من ثم مجال للاستكانة إلى ما تم انجازه. وإني أهيب بالدول الأعضاء أن تساند الحكومة الوطنية الانتقالية الليبرية في أداء مسؤولياتها بموجب اتفاق كوتونو. وفي هذا السياق، أصدرت توجيهات إلى ممثلي الخاص بشأن ليبيريا بأن يشير علي بالتدابير المحددة التي يمكن للدول الأعضاء أن تتخذها في هذا الصدد. وسوف أواصل إبقاء مجلس الأمن على علم تام بالحالة في ليبيريا وبالتقدم المحرز في تنفيذ اتفاق كوتونو.

- - - - -